IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

المؤتمـــر العـــام

GC(56)/RES/12
أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

الدورة العادية السادسة والخمسون

البند ١٦ من جدول الأعمال
(الوثيقة GC(56)/19)

تقوية أنشطة الوكالة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها

قرار اعُتمِد يوم ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ خلال الجلسة العامة السابعة

ألف-
التطبيقات النووية غير الكهربائية
١-
عام

إن المؤتمر العام،

(أ) إذ يلاحظ أنّ أهداف الوكالة حسبما نصَّت عليها المادة الثانية من نظامها الأساسي تشمل "تعجيل وتوسيع مساهمة الطاقة الذريّة في السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع"،

(ب) وإذ يلاحظ أيضاً أنّ وظائف الوكالة المنصوص عليها في النظام الأساسي، كما جاء تحديدها في الفقرات ألف-١ إلى ألف-٤ من المادة الثالثة من النظام الأساسي، تتضمَّن تشجيع البحث والتطوير وتعزيز تبادل المعلومات العلميّة والتقنيّة وتدريب العلماء والخبراء في ميدان الاستخدامات السلميّة للطاقة الذريّة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات البلدان النامية،

(ج) وإذ يشير إلى الاستراتيجيّة المتوسِّطة الأجل للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧ كدليل إرشادي ومـُدخَل في هذا الصدد،

(د) وإذ يشدد على أن العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية تتناول مجموعة واسعة من الاحتياجات الإنمائية البشرية الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للدول الأعضاء وتساهم في تلبيتها، وذلك في مجالات مثل الطاقة، والمواد، والصناعة، والبيئة، والأغذية والتغذية والزراعة، والصحة البشرية، والموارد المائية، وإذ يلاحظ أن دولاً أعضاء عديدة تجني منافع من تطبيق التقنيات النووية في مجال الأغذية والزراعة عبر البرنامج المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والوكالة، وإذ يرحـّب بقرار الفاو مواصلة تعاونها مع الوكالة من خلال هذا البرنامج المشترك، بما يشمل تقصّي السبل الكفيلة بتحسين هذا التعاون،

(هـ) وإذ يلاحظ أن الجمعية العامة للأمم المتحدة طلبت من الدول والمنظمات الدولية، في القرار ٢٩٢/٦٤، أن توفر الموارد المالية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، من خلال المساعدة والتعاون الدوليين، ولا سيما للبلدان النامية، بغية زيادة الجهود الرامية إلى توفير مياه الشرب المأمونة والنظيفة والتي يسهل الحصول عليها والميسورة التكلفة والمرافق الصحية للجميع،

(و) وإذ يسلم بنجاح تقنية الحشرة العقيمة في قمع أو استئصال الدودة الحلزونية و ذباب تسي تسي وشتى أنواع ذباب وفراش الفاكهة التي يمكن أن تكون لها آثار اقتصادية كبيرة،

(ز) وإذ يشير إلى مشكلة الجراد الخطيرة المستمرة في أفريقيا، لاسيما في المناطق الشديدة التعرّض للتدهور البيئي والتصحّر، وإلى أنها كانت السبب في تفشّي المجاعة الشديدة في بلدان معيّنة،

(ح) وإذ يؤكد دور العلوم والتكنولوجيا والهندسة المهم في تعزيز الأمان والأمن النوويَّين والإشعاعيين، والحاجة إلى تسوية قضايا التصرف في النفايات المشعة بطريقة مستدامة،

(ط) وإذ يقرّ بإمكانية إحراز تقدم في الاستخدام السلمي لطاقة الاندماج من خلال زيادة الجهود الدولية وعن طريق التعاون النشط من جانب الدول الأعضاء والمنظمات المهتمّة في المشاريع المتصلة بمجال الاندماج، وإدراكاً منه لمؤتمر الوكالة الثنائي السنوات القادم المعني بالطاقة الاندماجية المزمع عقده في الولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢،

(ي) وإذ يحيط علماً بوثيقة "استعراض التكنولوجيا النووية لعام ٢٠١٢" (الوثيقة GC(56)/INF/3)،

(ك) وإذ يدرك مشاكل الملوّثات الناجمة عن الأنشطة الحضرية والصناعية، وإمكانية استخدام المعالجة الإشعاعية للتصدّي لبعضها، بما يشمل مياه الصرف الصناعية، وإذ يلاحظ المبادرة التي اتخذتها الوكالة للتمكين من استكشاف استخدام هذه التكنولوجيا الإشعاعية لمعالجة مياه الصرف في الدول الأعضاء عن طريق مشروع بحثي منسّق،

(ل) وإذ يعترف بتزايد استخدام النظائر المشعّة والتقنيات الإشعاعية في ممارسات الرعاية الصحية، وفي تحسين المحاصيل، وحفظ الأغذية، وإدارة العمليات الصناعية، واستحداث المواد الجديدة، وفي العلوم التحليلية، والتطهير والتعقيم، وقياس آثار تغير المناخ على البيئة،

(م) وإذ يلاحظ التوسّع في استخدام التصوير المقطعي بالانبعاث البوزيتروني، والتصوير المقطعي بالانبعاث البوزيتروني/التصوير المقطعي الحاسوبي، والمستحضرات الصيدلانية الإشعاعية المعدّة في المستشفيات،

(ن) وإذ يلاحظ أهمية توافر الموليبدينوم -٩٩ لأغراض التشخيص والعلاج الطبيين، وإذ يعترف مع التقدير بالجهود التي تبذلها الوكالة، بالتنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين، لتسهيل الإمداد الموثوق بالموليبدينوم-٩٩ من خلال دعم تطوير قدرات الدول الأعضاء على إنتاج الموليبدينوم-٩٩ والتكنيتيوم-٩٩م غير القائم على استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء، لتلبية احتياجاتها المحلية وللتصدير، بما في ذلك إجراء البحوث حول السبل البديلة الخاصة بالإنتاج المباشر للموليبدينوم-٩٩،

(س) وإذ يدرك المبادرات التعاونية الجديدة التي ظهرت لتوفير خدمات التشعيع بواسطة المفاعلات في أوروبا، وأوجه التقدّم الكبيرة المبلّغ عنها في إدخال مرافق جديدة لإنتاج الموليبدينوم–٩٩ إلى الخدمة، والاهتمام المستمر من بلدان عديدة بإنشاء مرافق لإنتاج الموليبدينوم–٩٩ غير القائم على استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء من أجل تلبية الاحتياجات المحلية و/أو للاستخدام كقدرات احتياطية جزئية،

(ع) وإذ يقرّ بالاستخدامات المتعددة لمفاعلات البحوث، بما فيها مفاعلات TRIGA، كأدوات ذات قيمة في جملة ميادين من بينها التدريب والبحوث وإنتاج النظائر المشعة واختبار المواد، وكذلك كأداة للتعلُّم للدول الأعضاء التي تنظر في الأخذ بالقوى النووية،

(ف) وإذ يلاحظ نجاح عقد المؤتمر الدولي الذي نظمته الوكالة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ والمعني بمفاعلات البحوث: الإدارة المأمونة والاستخدام الفعال، وإذ يعي أنه سيلزم قدر أكبر من التعاون الإقليمي والدولي لضمان إمكانية الحصول على مفاعلات البحوث على نطاق واسع، بالنظر إلى أنه تجري الاستعاضة عن مفاعلات البحوث القديمة بعدد أقل من المفاعلات المتعددة الأغراض، بما يؤدي إلى انخفاض عدد المفاعلات العاملة،

(ص) وإذ يلاحظ مع القلق أن مفاعلات TRIGA البالغ عددها ٣٥ مفاعلاً على صعيد العالم ستتأثر سلبا بالقرار الذي اتّخذه المورّد الوحيد لوقود TRIGA بالكفّ عن إنتاج هذا الوقود،

(ق) وإذ يعترف بالحاجة إلى زيادة قدرة الدول الأعضاء على استخدام التقنيات النووية المتقدّمة في مكافحة الأمراض – بما فيها السرطان – وإذ يدرك ضرورة استحداث مؤشّرات أداء لقياس هذه القدرة،

(ر) وإذ يلاحظ أن الوكالة جمعت ونشرت بيانات نظيرية بشأن المستجمعات المائية الجوفية والأنهار على صعيد العالم، وأنها تدرس أوجه الترابط بين تغير المناخ وارتفاع تكاليف الأغذية والطاقة والأزمة الاقتصادية العالمية، بهدف مساعدة صانعي القرارات على اعتماد ممارسات أفضل في ميدان التصرّف المتكامل في الموارد المائية والتخطيط له،

(ش) وإذ يلاحظ مع التقدير المنح الدراسية وأنشطة التدريب التي يرعاها صندوق الوكالة – نوبل للسلام المعني بالسرطان والتغذية من أجل تحسين مكافحة السرطان وتغذية الأطفال في العالم النامي،

١- يرجو من المدير العام، وفقاً للنظام الأساسي، أن يواصل بالتشاور مع الدول الأعضاء متابعة أنشطة الوكالة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية، مع التركيز بشكل خاص على دعم تطوير التطبيقات النووية في الدول الأعضاء بهدف تقوية البنى الأساسيّة والنهوض بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة من أجل تلبية احتياجات النمو والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء بطريقة مأمونة؛

٢- ويطلب من الأمانة الاستفادة الكاملة من قدرات مؤسسات الدول الأعضاء من خلال آليات مناسبة، وذلك من أجل توسيع مدى الاستفادة من العلوم والتطبيقات النووية لتحقيق منافع اجتماعية واقتصادية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛

٣- ويشدد على أهمية تيسير البرامج الفعالة في ميادين العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية الرامية إلى تجميع ومواصلة تحسين قدرات الدول الأعضاء العلمية والتكنولوجية، وذلك عن طريق مشاريع البحوث المنسقة داخل الوكالة وفيما بين الوكالة والدول الأعضاء وعن طريق المساعدة المباشرة، ويحث الأمانة على مواصلة تعزيز بناء القدرات بالنسبة للدول الأعضاء، لاسيما من خلال الدورات التدريبية والمنح الدراسية التدريبية في ميادين العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية، على الصعيد الأقاليمي والإقليمي والوطني، ومن خلال توسيع نطاق التوعية بالأنشطة البحثية المنسقة؛

٤- ويسلّم بأهمية أنشطة الوكالة الرامية إلى تحقيق الهدف المتمثّل في تعزيز التنمية المستدامة وحماية البيئة ويؤيّد تلك الأنشطة؛

٥- ويحثّ الأمانة على أن تواصل بذل الجهود للمساهمة في تحقيق فهم أفضل وتكوين منظور أكثر توازناً لدور العلوم والتكنولوجيا النوويّة في التنمية العالمية المستدامة، بما في ذلك التزامات كيوتو، والجهود المستقبلية الرامية إلى معالجة تغيّر المناخ؛

٦- ويرحّب بجميع المساهمات التي أعلنت عنها الدول الأعضاء، بما في ذلك مبادرة الوكالة للاستخدامات السلمية الهادفة إلى جمع ١٠٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٥ كحد أقصى كمساهمات خارجة عن الميزانية لأنشطة الوكالة، ويشجع جميع الدول التي تستطيع تقديم مساهمات إضافية على أن تفعل ذلك؛

٧- ويطلب من الأمانة أن تواصل تناول ما تم تعيينه من احتياجات ومتطلّبات ذات أولوية بالنسبة للدول الأعضاء في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النوويّة، بما في ذلك استخدام تقنية الحشرة العقيمة لإنشاء مناطق خالية من ذباب تسي تسي ومن أجل مكافحة البعوض الناقل لمرض الملاريا وذباب الفاكهة المتوسطي، والتطبيقات الفريدة للنظائر في اقتفاء أثر امتصاص المحيطات لثاني أكسيد الكربون على الصعيد العالمي وما ينتج عن ذلك من تداعيات زيادة الحموضة على النظم الإيكولوجية البحرية، واستخدام النظائر والإشعاعات في إدارة المياه الجوفية وفي التطبيقات المتعلّقة بالزراعة مثل تحسين المحاصيل وإدارتها على ضوء تغيّر المناخ، والصحة البشرية، بما في ذلك تطوير العقاقير وبذل مزيد من الجهود المحددة من خلال برنامج العمل من أجل علاج السرطان، وفي استخدام السيكلوترونات ومفاعلات البحوث والمُعجِّلات لإنتاج المستحضرات الصيدلانية الإشعاعية، واستنباط مواد ابتكارية، بما في ذلك معالجة غازات الدفيئة وغازات المداخن الناتجة عن حرق الوقود الأحفوري؛

٨- ويرحب بإعلان الأمانة خلال مؤتمر الأمم المتحدة عام ٢٠١٢ بشأن التنمية المستدامة (ريو+٢٠) عن إنشاء مركز التنسيق الدولي المعني بظاهرة زيادة حموضة المحيطات داخل مختبرات البيئة التابعة للوكالة في موناكو، من أجل تنسيق وتنفيذ أنشطة تساعد على تطوير فهم أشمل للتأثيرات العالمية الناتجة عن هذه الظاهرة، كخطوة مهمة نحو تعزيز التعاون العالمي في مجال البحوث المتصلة بهذه الظاهرة، ويرحب كذلك بالدعم الكبير المقدّم للمركز من خارج الميزانية من جانب عدد من الدول الأعضاء في إطار مبادرة الوكالة للاستخدامات السلمية؛

٩- ويدعو الأمانة إلى بذل جهود، جنباً إلى جنب مع الدول الأعضاء، من أجل إيجاد موارد كافية لتحديث مختبرات الوكالة للتطبيقات النووية في زايبرسدورف بمرافق ومعدات متطورة، وضمان إتاحة أقصى قدر من الفوائد المتصلة ببناء القدرات وتحسين التكنولوجيا للدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية؛

١٠- ويحث الأمانة على مواصلة عملها التعاوني جنباً إلى جنب مع سائر المبادرات الدولية، بما في ذلك الفريق الرفيع المستوى المعني بأمن إمدادات النظائر المشعة الطبية الذي أنشأته وكالة الطاقة النووية، وعلى مواصلة تنفيذ الأنشطة التي من شأنها أن تساهم في تأمين وتعزيز قدرات إنتاج الموليبدينوم–٩٩، بما في ذلك في البلدان النامية، في إطار جهد يرمي إلى كفالة أمن إمدادات الموليبدينوم–٩٩ للمستخدمين على الصعيد العالمي؛

١١- ويرجو من الأمانة توفير الدعم التقني للجهود الوطنية والإقليمية الناشئة لإرساء قدرات إنتاج الموليبدينوم–٩٩ من دون استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء في الدول الأعضاء المهتمة؛

١٢- ويطلب إلى الأمانة أن تعزز الجهود الإقليمية والدولية لضمان توسيع نطاق الوصول إلى مفاعلات البحوث المتعددة الأغراض من أجل زيادة معدلات تشغيل مفاعلات البحوث والاستفادة منها، ويطلب كذلك إلى الأمانة العمل على تسهيل تشغيل هذه المرافق بطريقة مأمونة وفعالة ومستدامة؛

١٣- ويشجّع الأمانة على مواصلة التعاون مع كلية النظائر المشعة التابعة للجامعة النووية العالمية وتعزيز دعمها لمشاركة المتقدمين للالتحاق بها من البلدان النامية؛

١٤- ويطلب إلى الأمانة مساعدة الدول الأعضاء المهتمة بتطوير البنية التحتية للأمان على إنشاء مراكز إقليمية للتدريب والتعليم في مناطقها، حيثما كانت غير موجودة، من أجل التدريب المتخصص للخبراء في المجالين النووي والإشعاعي؛

١٥- ويحث الأمانة على مواصلة الانخراط مع أصحاب المصلحة وعلى تشجيع الصناعة الدولية للإمداد بالوقود من أجل كفالة إمدادات متواصلة بلا انقطاع ووافية من وقود مفاعلات الأبحاث، بما في ذلك وقود المفاعلات من نوع تريغا TRIGA؛

١٦- ويدعو إلى دعم الوكالة في وضع مبادئ توجيهية لاعتماد تقنيات ومعدَّات متقدِّمة في مجال الطب الإشعاعي في الدول الأعضاء النامية؛

١٧- ويرجو من الأمانة أن تواصل تقديم المساعدة بشأن بناء القدرات اللازمة لضمان الجودة في مجال تطوير المستحضرات الصيدلانية الإشعاعية، وبشأن نشر مبادئ توجيهية خاصة بالتكنولوجيا الإشعاعية تقوم على المعايير الدولية لضمان الجودة؛

١٨- ويرحّب بتجديد منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لالتزامها حيال الترتيبات الخاصة بالشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة وكذلك بالإطار الاستراتيجي للفاو للفترة ٢٠١٠–٢٠١٩، التي توفّر أساساً متيناً لتقوية وتوسيع نطاق التعاون مع جهات مختلفة، منها الوكالة؛

١٩- ويرجو من الأمانة أن تستهلّ، بالتعاون مع الفاو والدول الأعضاء، أنشطة للبحث والتطوير تتناول إمكانية استخدام التقنيات النووية كأحد مكوّنات نهج متكامل لمكافحة الجراد، وأن تقدم مساعدات ملائمة في سبيل تحقيق هذه الغاية؛

٢٠- ويطلب إلى الأمانة أن تبذل جهوداً، جنباً إلى جنب مع الدول الأعضاء، لتطوير مرافق التشعيع الصناعي مثل معجلات الإلكترون، مع تزويدها بملحقات لاستخدامها في جملة أمور منها ممارسات الرعاية الصحية، وتحسين المحاصيل، وحفظ الأغذية، والتطبيقات الصناعية، والتطهير والتعقيم، ويطلب كذلك توفير

الدعم التقني لاستخدام مفاعلات البحوث في إنتاج المستحضرات الصيدلانية الإشعاعية والنظائر المشعة الصناعية؛

٢١- ويرجو أن تضطلع الأمانة بالإجراءات المطلوبة منها في هذا القرار رهناً بتوفّر الموارد؛

٢٢- ويوصي بأن تقدِّم الأمانة إلى كلٍّ من مجلس المحافظين والمؤتمر العام في دورته العادية السابعة والخمسين (٢٠١٣) تقريراً عن التقدم المُحرز في مجالات العلوم والتكنولوجيا النوويّة وتطبيقاتها.

-٢
تطوير تقنية الحشرة العقيمة لاستئصال و/أو كبح البعوض الناقل للملاريا

إن المؤتمر العام،

(أ) إذ يشير إلى قراره GC(44)/RES/24 بشأن "خدمة الاحتياجات الإنسانية العاجلة" وقراريه GC(48)/RES/13.C وGC(52)/RES/12 بشأن "تطوير تقنية الحشرة العقيمة لمكافحة أو استئصال البعوض الناقل للملاريا"،

(ب) وإذ يحيط علماً بالمقررات التي اتخذها مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الخامسة عشرة، التي عُقدت في كامبالا بأوغندا، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠: بشأن الاستعراض الخماسي السنوات لنداء أبوجا من أجل اتخاذ إجراءات عاجلة لإتاحة الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا للجميع في أفريقيا؛ ومقرّره الذي أكّد فيه من جديد الالتزامات التي اتُخذت في مؤتمر القمة الخاص المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، وكذلك تلك التي اتخِذت في إطار أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية وعقد دحر الملاريا؛ ومُقرّره الذي قرّر فيه تمديد فترة نداء أبوجا من أجل اتخاذ إجراءات عاجلة لإتاحة الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا للجميع في أفريقيا (نداء أبوجا) إلى عام ٢٠١٥ لكي يتزامن ذلك مع بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

(ج) وإذ يقدّر الدور المهم الذي تؤدّيه التطبيقات النووية في تلبية الاحتياجات الإنسانية،

(د) وإذ يدرك أن العمل الذي تضطلع به الوكالة في مجال العلوم والتطبيقات النووية في قطاع الاستخدامات لغير أغراض القوى يساهم في التنمية المستدامة، خصوصاً بالاقتران مع برامج ترمي إلى تحسين نوعية الحياة بمختلف السبل، بما في ذلك تحسين الصحة البشرية،

(هـ) وإذ يسلِّم بالنجاح الذي حققه تطبيق تقنية الحشرة العقيمة تطبيقاً متكاملاً على نطاق المنطقة بالكامل في استئصال ذباب تسي تسي والعثة وذباب الفاكهة وغير ذلك من الحشرات ذات التأثير المهم من الناحية الاقتصادية،

(و) وإذ يلاحظ بقلق أن الملاريا، التي ينقلها البعوض، تتسبّب في نحو مليوني حالة وفاة سنوياً وفي نحو ٣٠٠ إلى ٥٠٠ مليون حالة ملاريا إكلينيكية سنويا، في أفريقيا، مما يتسبّب في تباطؤ النمو الاقتصادي بنسبة ١,٣% سنوياً، وبالتالي فإنها تشكّل عقبة رئيسية تحول دون استئصال الفقر في أفريقيا،

(ز) وإذ يلاحظ أن طفيليات الملاريا ظلّت تطوّر مقاومتها للعقاقير وأن البعوض ظلّ يطوّر مقاومته للمبيدات الحشرية، وأنه يُتوخّى استخدام تقنية الحشرة العقيمة في ظروف معيّنة كعامل مساعد للتكنولوجيات التقليدية، على نحو يتوافق مع استراتيجية منظمة الصحة العالمية لدحر الملاريا، وهي استراتيجية تنطوي على المكافحة المتكاملة للبعوضة الناقلة للملاريا وعدم التعويل على أي نهج وحيد لمكافحة الملاريا،

(ح) وإذ يلاحظ بقلق شديد أن حمى الضنك التي ينقلها البعوض أصبحت في السنوات الأخيرة أحد الهواجس الدولية الرئيسية للصحة العامة بسبب الانتشار المتزايد للأنواع الغازية من البعوض، حيث يعيش ٢,٥ مليار شخص في مناطق يمكن أن تنتقل داخلها فيروسات حمى الضنك، وأن الناموسيات المعالَجة بمبيدات حشرية ليست فعالة في مكافحة حمى الضنك وذلك لأن ناقلات البعوض تنشط خلال النهار وهناك حاجة ماسة إلى أساليب مكافحة أخرى،

(ط) وإذ يلاحظ أن كبح البعوض الناقل للأمراض باستخدام تقنية الحشرة العقيمة سيكون مناسباً في الغالب في المناطق الحضرية، حيث الرش الجوي بالمبيدات الحشرية محظور أو لا يُشار به، وأن المطلوب اتباع نهج على نطاق المنطقة، يجسد مكملاً مبتكراً ويُمكن أن يكون قوياً للبرامج المحلية القائمة.

(ي) وإذ يرحّب بأن أنشطة البحث والتطوير بشأن البعوض الناقل للملاريا وأمراض أخرى، التي بدأت مع تدشين مرفق المكافحة باستخدام تقنية الحشرة العقيمة الكائن في مختبرات الوكالة بزايبرسدورف، في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، هي أنشطة تواصلت خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١،

(ك) وإذ يلاحظ مع التقدير أن دفيئة الحشرات في زايبرسدورف على وشك الاكتمال وقد تم تجهيزها بمعدات كافية للتحكم في المناخ الداخلي ويجري الآن استخدامها لأغراض دراسات القدرة التنافسية ودراسات سلوكية أخرى،

(ل) وإذ يلاحظ مع التقدير الاهتمام الذي تبديه بعض الجهات المانحة وما تقدّمه من دعم لعمليات البحث والتطوير المتعلقة باستخدام تقنية الحشرة العقيمة في مكافحة البعوض الناقل للملاريا وأمراض أخرى،

(م) وإذ يعترف مع التقدير بالدعم الذي تقدمه الوكالة بشأن تطوير تقنية الحشرة العقيمة لمكافحة البعوض الناقل للملاريا وأمراض أخرى حسبما هو مبيّن في تقرير المدير العام الوارد في المرفق ١ بالوثيقة GC(56)/7،

١- يرجو من الأمانة مواصلة وتعزيز البحوث – سواء في المختبر أو ميدانياً – بما يلزم لاستخدام تقنية الحشرة العقيمة في مكافحة البعوض الناقل للملاريا وأمراض أخرى، وذلك من خلال الأنشطة المذكورة أعلاه؛

٢- ويرجو من الوكالة أن تعمل أكثر فأكثر على إشراك المعاهد العلمية والبحثية التابعة للدول الأعضاء الأفريقية والدول الأعضاء النامية الأخرى في برنامج البحوث وذلك من أجل ضمان مشاركتها بما يفضي إلى اضطلاع البلدان المُتضرّرة بمسؤوليتها؛

٣- ويطلب من الوكالة زيادة الجهود الرامية إلى تطوير ونقل نظم أكثر كفاءة لفصل الجنسين تسمح بالاستئصال الكامل لإناث البعوض في مرافق الإنتاج؛

٤- ويطلب من الوكالة وضع خطة موضوعية لتقنية الحشرة العقيمة وما يتصل بها من طرق المكافحة الوراثية والبيولوجية للبعوض الناقل للأمراض؛

٥- كما يطلب من الوكالة زيادة جهودها الرامية إلى اجتذاب أموال من خارج الميزانية لإتاحة التوسع في برنامج بحوث البعوض، والحيز المختبري/المكتبي، والتوظيف؛

٦- ويطلب أيضاً من الأمانة التماس موارد من خارج الميزانية بما يمكن معه زيادة الجهود المبذولة للتحقق في الميدان من صلاحية سلسلة إجراءات تقنية الحشرة العقيمة فيما يخص البعوض الناقل للأمراض؛

٧- ويدعو الجهات المانحة إلى مواصلة تقديم دعمها المالي، كما يدعو سائر الدول الأعضاء إلى تقديم مساهمات مالية لبرنامج البحوث؛

٨- ويرجو من المدير العام أن يقدم إلى المؤتمر العام في دورته الثامنة والخمسين (٢٠١٤) تقريراً عن التقدّم المُحرز في تنفيذ هذا القرار.

-٣
دعم حملة الاتحاد الأفريقي لاستئصال ذباب تسي تسي وداء المثقبيات في البلدان الأفريقية

إن المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكِّر بقراراته السابقة بشأن دعم حملة الاتحاد الأفريقي لاستئصال ذباب تسي تسي وداء المثقبيات في البلدان الأفريقية (الحملة الأفريقية)،

(ب) وإذ يقرّ بأن انتشار ذباب تسي تسي وتفاقم مشكلة داء المثقبيات التي يسببها هذا الذباب يمثلان أحد أكبر المعوقات التي تجابه التنمية الاجتماعية-الاقتصادية للقارة الأفريقية، حيث يؤثران على صحة البشر والحيوانات الزراعية، ويحدان من التنمية الريفية المستدامة، بما يتسبب بالتالي في ازدياد الفقر وانعدام الأمن الغذائي،

(ج) وإذ يقرّ بأن داء المثقبيات ما زال يودي بأرواح عشرات الآلاف من البشر ويقضي على ملايين الحيوانات الزراعية سنوياً ويهدد أكثر من ٦٠ مليون نسمة في المجتمعات المحلية الريفية في ٣٦ بلداً أفريقيا، معظمها دول أعضاء في الوكالة،

(د) وإذ يسلِّم بأهمية تنمية الثروة الحيوانية في المجتمعات الريفية المتضررة من ذباب تسي تسي وداء المثقبيات كمَخرج من الفقر والجوع وكأساس للأمن الغذائي والتنمية الاجتماعية الاقتصادية؛

(هـ) وإذ يذكّر بمقرَّريْ رؤساء الدول والحكومات الأعضاء فيما كان يسمى وقتئذٍ "منظمة الوحدة الأفريقية" (التي تعرف الآن باسم "الاتحاد الأفريقي") AHG/Dec.156 (XXXVI) وAHG/Dec.169 (XXXVII) بإخلاء أفريقيا من ذباب تسي تسي وبوضع خطة عمل من أجل تنفيذ الحملة الأفريقية،

(و) وإذ يسلِّم بالأعمال الأساسية التي تقوم بها الوكالة في إطار برنامجها المشترك مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بشأن تطوير تقنية الحشرة العقيمة لاستخدامها في مكافحة ذباب تسي تسي وتقديم المساعدة عن طريق مشاريع ميدانية، مدعومة من صندوق التعاون التقني التابع للوكالة، لإدراج مكافحة ذباب تسي تسي باستخدام تقنية الحشرة العقيمة في الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء للتصدّي بطريقة مستدامة لمشكلة ذباب تسي تسي وداء المثقبيات،

(ز) وإذ يدرك أن تقنية الحشرة العقيمة أثبتت جدواها في إنشاء مناطق خالية من ذباب تسي تسي، عند تكاملها مع تقنيات مكافحة أخرى وعند تطبيقها في إطار نهج المكافحة المتكاملة للآفة على نطاق مناطق كاملة،

(ح) وإذ يرحب بالتعاون الوثيق المستمر بين الأمانة والحملة المذكورة، بالتشاور مع منظمات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى المكلَّفة بهذه المهمة، في إطار رفع مستوى الوعي بشأن مشكلة ذباب تسي تسي وداء المثقبيات، وتنظيم دورات تدريبية إقليمية، ومراجعة خطة عمل الحملة، وصياغة خطة استراتيجية للحملة المذكورة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٨، والقيام، من خلال برنامج الوكالة للتعاون التقني وبرنامج الميزانية العادية، بتقديم المساعدة التنفيذية لأنشطة المشاريع الميدانية، وكذلك تقديم المشورة بشأن إدارة المشاريع ووضع السياسات والاستراتيجيات الداعمة لمشاريع الحملة على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي،

(ط) وإذ يرحب بالتقدم المحرز من جانب الحملة المذكورة في القيام على نحو متزايد – إلى جانب إشراك منظمات دولية مثل الوكالة ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية – بإشراك المنظمات غير الحكومية أيضاً والقطاع الخاص في الجهود المتضافرة لإنشاء وتوسيع مناطق تكون خالية من مشكلة ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات ولتعزيز الزراعة المستدامة والتنمية الريفية،

(ي) وإذ يرحب بالتقدم الكبير المحرز في إطار مشروع استئصال ذباب تسي تسي من جنوب إثيوبيا والتقدم المحرز في المشروع الذي تدعمه الوكالة القضاء على ذباب تسي تسي في السنغال،

(ك) وتقديراً منه للمساهمات التي قدّمتها الدول الأعضاء المختلفة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة في دعم التصدي لمشكلة ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات في غرب أفريقيا، وخاصةً التبرعات المقدَّمة من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مشاريع مبادرة الاستخدامات السلمية لمكافحة هذه المشكلة في السنغال،

(ل) وإذ يعترف بالتعاون الوثيق المستمر بين الأمانة والمركز الدولي لعمليات البحث والتطوير المتعلقة بتربية الماشية في المناطق دون الرطبة، القائم في بوبو-ديولاسو في بوركينا فاسو، باعتباره أول مركز متعاون مع الوكالة في أفريقيا في مجال "استخدام تقنية الحشرة العقيمة في المكافحة المتكاملة لتجمعات ذباب تسي تسي على نطاق المنطقة بالكامل"،

(م) وإذ يقدِّر الجهود الخاصة المبذولة من جانب الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة وخدمة صحة الحيوان التابعة للفاو في دعم الحملة الأفريقية،

(ن) وإذ يرحّب بالجهود التي تبذلها الأمانة لمعالجة وإزالة العقبات التي تعترض تطبيق مكون تقنية الحشرة العقيمة من عناصر مكافحة ذباب تسي تسي في الدول الأعضاء الأفريقية من خلال البحوث التطبيقية وتطوير الأساليب المتَّبَعة، سواء داخلياً أو من خلال آلية الوكالة لمشاريع البحوث المنسقة،

(س) وإذ يعترف بالدعم المتواصل الذي تلقته الحملة من الوكالة حسبما جاء في التقرير الذي قدّمه المدير العام في المرفق ٢ بالوثيقة GC(56)/7،

١- يحث الأمانة على مواصلة إيلاء أولوية عالية للتنمية الزراعية في الدول الأعضاء، بما في ذلك الجهود الرامية إلى بناء القدرات والمضي في تطوير تقنيات دمج تقنية الحشرة العقيمة مع تقنيات مكافحة أخرى لإنشاء مناطق خالية من ذباب تسي تسي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛

٢- ويدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز تقديم الدعم التقني والمالي والمادي إلى الدول الأفريقية في جهودها الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من ذباب تسي تسي؛

٣- ويرجو من الأمانة أن تعمل، بالتعاون مع الدول الأعضاء والشركاء الآخرين، من أجل الحفاظ على التمويل من خلال الميزانية العادية وصندوق التعاون التقني ومن خلال الشراكات للحصول على مساعدات متسقة للمشاريع الميدانية التنفيذية الخاصة بتقنية الحشرة العقيمة، وتعزيز دعمها للبحث والتطوير في الدول الأعضاء الأفريقية ونقل التكنولوجيا إليها تكميلاً لجهودها الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من ذباب تسي تسي ثم توسيع نطاقها؛

٤- ويشجع الأمانة على مواصلة العمل بشكل وثيق مع الحملة المذكورة في مجالات التعاون المتفق عليها كما هو محدد في مذكرة التفاهم بين لجنة الاتحاد الأفريقي والوكالة، التي وُقِّعت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩،

٥- ويشدِّد على الحاجة إلى مواصلة الجهود المواءَمة والتآزرية من جانب الوكالة وسائر الشركاء الدوليين، لا سيما الفاو ومنظمة الصحة العالمية، بهدف دعم مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء عن طريق توفير الإرشادات وضمان الجودة في تخطيط وتنفيذ المشاريع الوطنية ودون الإقليمية السليمة والقابلة للنجاح في إطار الحملة الأفريقية؛

٦- ويحث الأمانة وغيرها من الشركاء على تعزيز بناء القدرات ودعم إنشاء وتشغيل مراكز إقليمية من أجل توفير أعداد كبيرة من ذكور ذباب التسي تسي العقيمة، وتنسيق عمليات تقنية الحشرة العقيمة باعتبارها عنصراً مهماً من حملات المكافحة المتكاملة للآفة على نطاق مناطق كاملة في مواجهة مشكلة ذباب تسي تسي وداء المثقبيات؛

٧- ويشجع الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة وخدمة صحة الحيوان التابعة للفاو على مواصلة دعم الحملة الأفريقية؛

٨- ويشدد على ضرورة استمرار البحوث التطبيقية المدفوعة بدوافع الحاجة وتطوير الأساليب المتَّبعة والتحقق من صلاحيتها لخدمة المشاريع الميدانية؛

٩- ويرجو من المدير العام أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام في دورته العادية السابعة والخمسين (٢٠١٣).

-٤
تقوية الدعم الذي يُقدّم إلى الدول الأعضاء في مجال الأغذية والزراعة

إن المؤتمر العام،

(أ) إذ يشير إلى قراريه GC(54)/RES/10.A.4 وGC(52)/RES/12.A.5 بشأن "تقوية الدعم الذي يُقدّم إلى الدول الأعضاء في مجال الأغذية والزراعة" وقراره GC(51)/RES/14 بشأن "تقوية أنشطة الوكالة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها"،

(ب) وإذ يعترف بالدور المركزي الذي تضطلع به التنمية الزراعية في تحقيق عدّة أهداف رئيسية من الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما الهدف المتمثل في استئصال الفقر المدقع والجوع،

(ج) وإذ يلاحظ أنه وفقاً لمنشور منظمة الأغذية والزراعة "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم في عام ٢٠١١"، فإن ارتفاع أسعار المواد الغذائية يفاقم انعدام الأمن الغذائي، وهو ما سيؤدي إلى تداعيات اجتماعية واقتصادية سلبية خطيرة وتأثيرات سياسية في جميع مناطق العالم،

(د) وإذ يلاحظ فوائد التطبيق السلمي للتقنيات النووية في مجال الأغذية والزراعة، وأهمية إتاحة تكنولوجيات ملائمة، وخاصةً للدول الأعضاء النامية،

(هـ) وإذ يسلم بأن زيادة الإنتاجية الزراعية، إلى جانب تحقيق غلة أعلى من المحاصيل وثروة حيوانية أعلى إنتاجيةً وأفضل مواءمةً بدلاً من إخضاع مزيد من الأراضي للزراعة، ستكون أحد المحدِّدات الرئيسية للحدّ من الفقر، وتلبية الطلب المتزايد على الأغذية، ومعالجة مشكلة تناقص الموارد الزراعية، والمساعدة في الوقت ذاته على ضمان استدامة الموارد الطبيعية الزراعية والحفاظ على البيئة،

(و) وإذ يقدّر الأعمال التي تضطلع بها الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة، المخصّصة لاستحداث وتطبيق تقنيات نووية في مجال الأغذية والزراعة، وإذ يرحّب بقرار الفاو في عام ٢٠٠٩ توسيع وتعزيز أعمال الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة لاستخدام التقنيات النووية في مجال الأغذية والزراعة،

(ز) وإذ يقدّر الدور الفريد الذي تضطلع به الأمانة، ومساهمة الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة في المجالات ذات الأولوية التي حدّدتها الدول الأعضاء – أي تكثيف إنتاج المحاصيل وزيادة الإنتاج الحيواني وإدارة الأراضي والمياه والموارد الوراثية على نحو مستدام؛ وتحسين أساليب التصدي للتحديات البيئية العالمية التي تمس الأغذية والزراعة؛ وتحسين جودة وسلامة الأغذية في جميع مراحل سلسلة الإنتاج الغذائي؛

(ح) وإذ يلاحظ الأركان الخمسة للاستراتيجية المعدلة للفاو – أي القضاء على الجوع، وإنتاج واستهلاك الغذاء على نحو مستدام؛ وزيادة العدالة في الإدارة العالمية للأغذية؛ وإكمال عملية الإصلاح

التنظيمي للفاو من أجل تحسين الكفاءة والشفافية والمساءلة؛ والتوسع في الشراكات وفي التعاون بين بلدان الجنوب.

(ط) وإذ يُعرب عن التقدير للأعمال التي اضطلعت بها الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة، بما في ذلك مختبر الزراعة والتكنولوجيا البيولوجية المشترك بين الفاو والوكالة،

(ي) وإذ يلاحظ أهمية وجود مختبرات لائقة لأداء الغرض، تمتثل لمعايير الصحة والأمان وتمتلك البنية الأساسية المناسبة،

(ك) وإذ يثني على الأمانة للدعم الفعال المقدّم إلى منغوليا في احتواء انتشار مرض الحمى القلاعية في البلد في عام ٢٠١١ والمساعدة المقدّمة في تطوير مرفق تجريبي لإنتاج لقاحات مشعة،

(ل) وإذ يلاحظ مع التقدير القضاء على ذبابة الفاكهة المتوسطية من ٣٠٠ ٠٠٠ هكتار في غواتيمالا، مما سهّل تصدير الفواكه والخضروات الطازجة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الأسواق الدولية ذات القيمة العالية الخالية من الذبابة المتوسطية،

(م) وإذ يثني على الدعم الذي تقدمه الوكالة لحملة الاتحاد الأفريقي لاستئصال ذباب تسي تسي وداء المثقبيات، مما عزز كبح ذباب التسي تسي والأمراض التي ينقلها في العديد من الدول الأعضاء المتضررة، بما في ذلك ١٠ ٠٠٠ كم^{٢} من الوادي المتصدع الجنوبي في إثيوبيا، وهو ما سمح بزيادة إنتاجية الثروة الحيوانية وفتح آفاقاً أمام التنمية الزراعية والريفية المستدامة، لفائدة الآلاف من المزارعين،

(ن) وإذ يثني على الوكالة لدورها الرئيسي في تحقيق خلو العالم من الطاعون البقري، بما في ذلك مساهماتها الخاصة بقدرات التشخيص والدراية ودعمها لبناء القدرات الوطنية والإقليمية، مما ساعد على تحسين الدراسات الوبائية وإدارة البيانات وإنشاء الشبكات ذات الصلة، ويهنئ الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة على الجوائز التي أُسبِغَت عليها من قِبَل حكومة كينيا والمكتب الأفريقي المشترك المعني بالموارد الحيوانية التابع للاتحاد الأفريقي ومنظمة الأغذية والزراعة تقديراً لهذه المساهمات البارزة،

(س) وإذ يثني على بدء عمليات جديدة للبحث والتطوير مدفوعة بدوافع الطلب في مختبرات التكنولوجيا البيولوجية في زايبرسدورف بشأن تطوير تقنية الحشرة العقيمة لمكافحة البعوض، واستخدام النظائر في التتبع الغذائي وفي استقصاء اللقاحات الحيوانية المشعة، وتطبيق النظائر المستقرة في تكنولوجيات التتبع وفي تعزيز التطبيقات التشخيصية للأمراض الحيوانية (بما في ذلك مرض الحمى القلاعية)،

(ع) وإذ يرحب بدعم الأمانة لبعض البلدان الأفريقية في تطوير تكنولوجيات منخفضة التكلفة على نطاق صغير للري بالتنقيط تكون في متناول المزارعين المفتقرين إلى الموارد، مما أدى إلى تحسّن جدولة الري للمحاصيل ذات القيمة العالية وانخفاض الاحتياجات المائية الإجمالية بنسبة تصل إلى ٤٥٪،

(ف) وإذ يعترف بأن طلب الدول الأعضاء الحصول على المساعدة التقنية في مجال التطبيقات النووية في الأغذية والزراعة لا يزال مرتفعاً، كما يتضح من الدعم العلمي والتقني الذي تقدمه الشعبة

المشتركة بين الوكالة والفاو لأكثر من ٢٣٠ مشروعاً من مشاريع التعاون التقني الوطنية والإقليمية والأقاليمية و٣٣ من المشاريع البحثية المنسقة،

(ص) وإذ يرحب بالقيام على نحو رسمي بتسمية وافتتاح ثلاثة مراكز أخرى متعاونة مع الوكالة – في بوركينا فاسو (أول مركز للتعاون في أفريقيا)، وكوستاريكا وإيطاليا – لدعم مهمة الوكالة في مجال الأغذية والزراعة،

(ق) وإذ يثني على الأمانة لنجاح المحفل العلمي لعام ٢٠١٢ عن "الغذاء من أجل المستقبل: مواجهة التحديات باستخدام التطبيقات النووية – زيادة الإنتاج الغذائي، وضمان حماية الأغذية، وتعزيز سلامة الأغذية"، الذي خُصِّص حصراً للأغذية والزراعة،

١- يناشد الأمانة أن تعمل، بصورة متكاملة وشاملة، على المضي في توسيع نطاق جهودها الرامية إلى معالجة أمور من ضمنها اختلال الأمن الغذائي في الدول الأعضاء، وعلى زيادة مساهمتها في رفع الإنتاجية والاستدامة الزراعيتين من خلال تطوير العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقها تطبيقاً متكاملاً؛

٢- ويشجع الأمانة، وعلى وجه الخصوص الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة، على مواصلة القيام بدورها الفريد في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على استخدام التقنيات النووية وما يتصل بها من أجل تحسين الأمن الغذائي والزراعة المستدامة من خلال التعاون الدولي في مجال البحوث والتدريب وأنشطة التوعية؛

٣- ويحث الأمانة على التصدي لتأثيرات تغير المناخ على الأغذية والزراعة من خلال استخدام التكنولوجيات النووية، مع إيلاء الأولوية لتطويع تغير المناخ والتخفيف من حدته في مجالات إدارة التربة والمياه، ومكافحة الآفات الحشرية، وتحسين السلالات النباتية، والإنتاج الحيواني، وسلامة الغذاء، ويطلب إلى الأمانة تنفيذ أنشطة جديدة من أجل التصدي لهذه التحديات في إطار العنوان الموضوعي 'الزراعة الذكية مناخياً'؛

٤- ويشجع الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة، بما في ذلك مختبر التكنولوجيا البيولوجية في زايبرسدورف، على مواصلة عملها القيِّم؛

٥- ويرجو من الأمانة أن تعمل في سبيل تحديث مختبر الزراعة والتكنولوجيا البيولوجية المشترك بين الفاو والوكالة الكائن في زايبرسدورف، وذلك بالاشتراك مع الكيانات البرنامجية الأخرى التابعة لمختبرات إدارة العلوم والتطبيقات النووية، بغية مساعدة الدول الأعضاء فيما تقوم به من أنشطة للبحث والتطوير؛

٦- ويحثّ الأمانة على أن تواصل تعزيز أنشطتها في مجال الأغذية والزراعة من خلال بناء القدرات على الصعيد الأقاليمي والإقليمي والوطني، بهدف تيسير نقل التكنولوجيا إلى الدول الأعضاء النامية؛

٧- ويعرب عن التقدير للمساهمات المالية والخارجة عن الميزانية التي قدّمتها دول أعضاء وجهات أخرى دعماً لأغراض من ضمنها برنامج الأغذية والزراعة التابع للوكالة، ويشجّع الدول الأعضاء على أن تواصل تقديم مساهمات إلى هذه الأنشطة عن طريق تمويل مشاريع من شأنها أن تعزّز الإنتاجية الزراعية بدرجة أكبر؛

٨- ويحثّ الأمانة على السعي للحصول على أموال خارجة عن الميزانية لتحسين وتحديث البنى الأساسية لمختبرات زايبرسدورف، لا سيما مختبر الزراعة والتكنولوجيا البيولوجية المشترك بين الفاو والوكالة؛

٩- ويشجّع الأمانة على المضي في تعزيز شراكتها مع الفاو ومواصلة تعديل وتطويع عملها بشأن تطوير التكنولوجيا وبناء القدرات وخدمات نقل التكنولوجيا بما يستجيب لطلبات واحتياجات الدول الأعضاء في مجال الأغذية والزراعة؛

١٠- ويقدِّر الأنشطة التي تضطلع بها الأمانة فيما يتعلق بالتأهب لحالات الطوارئ والتصدي للحوادث النووية، بما في ذلك الحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما داييتشي للقوى النووية في آذار/مارس ٢٠١١، وخاصةً في مجالات التدابير الزراعية المضادة واستراتيجيات العلاج للتخفيف من التأثيرات المباشرة والأطول أمداً الناجمة عن التلوث بالنويدات المشعة، ويحث الأمانة على تطوير تكنولوجيات لتعزيز قدرات الدول الأعضاء في حالات الطوارئ للتعامل مع التلوث الإشعاعي في مجال الأغذية والزراعة؛

١١- ويحث الأمانة على تنفيذ نتائج المحفل العلمي لعام ٢٠١٢ بشأن "الغذاء من أجل المستقبل: مواجهة التحديات باستخدام التطبيقات النووية – زيادة الإنتاج الغذائي، وضمان حماية الأغذية، وتعزيز سلامة الأغذية"؛

١٢- ويرجو من المدير العام أن يقدّم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام في دورته العادية الثامنة والخمسين (٢٠١٤).

-٥
تحديث مختبرات التطبيقات النووية التابعة للوكالة في زايبرسدورف

إن المؤتمر العام،

(أ) إذ يشير إلى الفقرة ٩ من القرار GC(55)/RES/12.A.1، الذي طلب فيه من الأمانة أن تبذل جهودا، بمعيَّة الدول الأعضاء، لتحديث مختبرات التطبيقات النووية التابعة للوكالة في زايبرسدورف، وبالتالي ضمان إتاحة أقصى حد من الفوائد للدول الأعضاء، وخصوصاً النامية منها،

(ب) وإذ يؤكد الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الواردة في تقييمات مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية بشأن "مساهمة ودور مختبر الزراعة والتكنولوجيا البيولوجية المشترك بين الفاو والوكالة" (الوثيقتان GOV/2010/59 و GOV/2011/18) والاستنباطات التي مفادها أن "مختبر الزراعة والتكنولوجيا الحيوية هو موجود لا غني عنه في سعي برنامج الأغذية والزراعة المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى تحسين نوعية حياة مواطني الدول الأعضاء"، وأنه "ليست هناك مؤسسة إنمائية عالمية أخرى توجد في داخلها مثل هذه الخبرة العلمية الضرورية التي تتيح معبرا إلى مؤسسات العالم التقنية"، وإذ يسلم بأن هذه الاستنباطات تنطبق ليس على كل من المختبرات الخمسة التابعة لمختبر الزراعة والتكنولوجيا الحيوية وحسب بل أيضا على المختبرات الثلاثة الأخرى الخاصة بالتطبيقات النووية في زايبرسدورف،

(ج) وإذ يعترف مع التقدير بأن مختبرات التطبيقات النووية التابعة للوكالة في زايبرسدورف خدمت الدول الأعضاء خدمة جيدة طوال نصف القرن الأخير من خلال أنشطة البحث والتطوير وبناء القدرات والخدمات المختبرية،

(د) وإذ يؤيد تأييداً تاماً مواصلة ولاية ودور مختبرات التطبيقات النووية التابعة للوكالة في زايبرسدورف في إطار التوجه الاستراتيجي لإدارة العلوم والتطبيقات النووية،

(هـ) وإذ يسلم بأن من شأن وجود مختبرات مرجعية مناسبة للتطبيقات النووية في زايبرسدورف أن يضيف كثيرا إلى مصداقية الوكالة ونوعية الخدمات المقدمة إلى الدول الأعضاء،

(و) وإذ يشدد على أهمية المختبرات اللائقة لأداء الغرض الممتثلة لمعايير الصحة والأمان والتي تمتلك البنية الأساسية المناسبة،

(ز) وإذ يدرك أن مختبرات التطبيقات النووية الكائنة في زايبرسدورف تحتاج بصفة عاجلة إلى التحديث لكي تستجيب لتطور نطاق وتعقُّد طلبات الدول الأعضاء ومطالبها المتزايدة وتواكب التطورات التكنولوجية المتزايدة السرعة،

(ح) وإذ يلاحظ مع القلق أن مرافق مختبرات التطبيقات النووية الكائنة في زايبرسدورف، التي أنشئت في البداية في الستينات، لم تعد تفي بالمعايير التي يحق توقعها من الوكالة، وأن الأنشطة المتعلقة بالركائز الثلاث المتمثلة في البحث والتطوير وبناء القدرات وخدمات المختبرات، تعاني بوضوح من افتقار شديد إلى الحيز المكاني والموارد اللائقة لأداء الغرض،

(ط) وإذ يؤيد تأييداً تاماً مفهوم تحديث مختبرات التطبيقات النووية الكائنة في زايبرسدورف الذي استهله المدير العام،

١- يشدد على ضرورة أن تواصل الوكالة، وفقا للنظام الأساسي، ممارسة أنشطة البحث والتطوير في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها، التي تمتلك الوكالة فيها مزية مقارنة، لكي تلبي ما للدول الأعضاء من احتياجات أساسية متعلقة بالتنمية المستدامة؛

٢- ويؤكّد أهميّة المختبرات المرجعية المناسبة الخاصة بالتطبيقات النووية في تيسير البرامج الفعّالة في مجالات العلوم والتكنولوجيا النوويّة وتطبيقاتها بهدف تجميع القدرات العلميّة والتكنولوجيّة في الدول الأعضاء ومواصلة تحسينها من خلال البحوث التطويريّة المنسَّقة في إطار الوكالة وبين الوكالة والدول الأعضاء؛

٣- ويحث الأمانة على حصر الأنشطة/الخدمات الحالية لمختبرات التطبيقات النووية الكائنة في زايبرسدورف، الهادفة إلى إفادة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين، من أجل وضع تقديرات كمية للاحتياجات/المطالب وتحديد الفجوات الحالية والفجوات المستقبلية المتوقعة؛

٤- ويرجو من الأمانة أن تضع خطة عمل استراتيجية شاملة لتحديث مختبرات التطبيقات النووية الكائنة في زايبرسدورف، وأن تقدم مفهوما ومنهجية لبرنامج التحديث القصير الأجل والمتوسط الأجل والطويل الأجل، وأن تبين الخطوط العريضة لرؤية كل من مختبرات التطبيقات النووية الثمانية ودوره المستقبلي؛

٥- ويرجو من الأمانة أن تحدد الاحتياجات التمويلية العامة، وأن تبين الخيارات الخاصة بحشد الموارد وإقامة الشراكات، بما في ذلك مع معاهد البحوث والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة، وأن تضع مقترحات لزيادة الظهور للعيان بغية اجتذاب التمويل اللازم؛

٦- ويحث كذلك الأمانة على ضمان أن تكون لدى مختبرات التطبيقات النووية الكائنة في زايبرسدورف المعدات اللازمة، وأن يتم تحديثها والارتقاء بها باستمرار، وأن يتم توسيع البنية الأساسية للحيز المكاني الحالي للمختبرات في مختبرات التطبيقات النووية الكائنة في زايبرسدورف لضمان إمكانية تلبية المطالب الحالية

والمستقبلية للدول الأعضاء بكفاءة وبطريقة تفي تماما بالمعايير والمتطلبات الخاصة بالممارسات المختبرية الجيدة ونظم إدارة الجودة؛

٧- ويدعو الدول الأعضاء إلى تقديم دعم مالي لتحديث مختبرات التطبيقات النووية الكائنة في زايبرسدورف، ويدعو الجهات المانحة المحتملة الأخرى إلى تقديم مساهمات مالية مناسبة؛

٨- ويرجو من المدير العام أن يقدم إليه في دورته السابعة والخمسين (٢٠١٣) تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

باء-
تطبيقات القوى النووية

١-
عام

إن المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكّر بالقرار GC(55)/RES/12 وقرارات المؤتمر العام السابقة بشأن تقوية أنشطة الوكالة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها،

(ب) وإذ يلاحظ أنّ أهداف الوكالة المنصوص عليها في المادة الثانية من النظام الأساسي تشمل "تعجيل وتوسيع مساهمة الطاقة الذريّة في السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع"،

(ج) وإذ يلاحظ أيضاً أن مهام الوكالة المنصوص عليها في نظامها الأساسي تتضمن "تشجيع ومساعدة البحث في مجال الطاقة الذرية وتطبيقها العملي للأغراض السلمية"، و"تيسير تبادل المعلومات العلمية والتقنية"، و"تشجيع تبادل وتدريب العلميّين والخبراء في مجال الاستخدامات السلميّة للطاقة الذريّة"، بما في ذلك توليد الطاقة الكهربائيّة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات البلدان النامية،

(د) وإذ يشدد على أن توافر الطاقة وإمكانية الحصول عليها ضرورتان حيويتان للتنمية البشرية، في حين يلاحظ أن صحة بيئة كوكب الأرض هي شاغل خطير يجب أن تعتبره جميع الحكومات أولوية، بما في ذلك اتخاذ إجراءات للحدّ من التلوّث والنفايات والتصدّي لخطر تغيّر المناخ العالمي، وإذ يدرك أن الدول الأعضاء تسلك سبلاً مختلفة لتحقيق هدفي أمن الطاقة وحماية المناخ،

(هـ) وإذ يحيط علماً بمساهمات الوكالة في المناقشات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك المناقشات التي تتناول تغير المناخ العالمي، مثل المؤتمر السابع عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في دوربان بجنوب أفريقيا، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو ١٠+٢٠)، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٢ في ريو دي جانيرو بالبرازيل،

(و) وإذ يلاحظ أن الشواغل الكبيرة بشأن توافر موارد الطاقة والبيئة وأمن الطاقة توحي بأنه يلزم التصدي بطريقة شاملة لمجموعة واسعة من خيارات الطاقة لضمان أن تكون تلك الخيارات قادرة على

المنافسة ولا تضر بالبيئة ومأمونة وآمنة وميسورة التكلفة، بغية دعم النمو الاقتصادي المستدام في جميع البلدان،

(ز) وإذ يعترف بأنه يحق لكل دولة أن تقرر بشأن أولوياتها وتضع سياستها الوطنية للطاقة وفقاً لمتطلباتها الوطنية، مع إيلاء الاعتبار للالتزامات الدولية ذات الصلة، وأن تستخدم مجموعات شتى من مصادر الطاقة عندما تسلك سبيلها الخاص لتحقيق أهدافها،

(ح) وإذ يلاحظ أن القوى النووية لا ينتج عنها تلوث الهواء أو انبعاثات غازات الدفيئة خلال التشغيل العادي وأنه، وفقاً لتقرير المدير العام الوارد في الوثيقة GC(56)/INF/3 والتقرير السنوي للوكالة لعام ٢٠١١، ما زالت القوى النووية تشكل خياراً هاماً ليس فقط للبلدان التي لديها برامج قوى نووية قائمة بل أيضاً للبلدان النامية التي لديها احتياجات متزايدة إلى الطاقة،

(ط) وإذ يعترف بأن الحادث الذي وقع يوم ١١ آذار/مارس ٢٠١١ في محطة فوكوشيما داييتشي للقوى النووية التابعة لشركة طوكيو للطاقة الكهربائية، والناجم عن حدث طبيعي استثنائي، أظهر الحاجة لمزيد من التحسينات في الأمان النووي، ولاسيما لمعالجة الظواهر الطبيعية القصوى،

(ي) وإذ يلاحظ أنه، بعد سنة من وقوع حادث فوكوشيما داييتشي، ستواصل معظم الدول الضالعة بالفعل في برامج قوى نووية قبل وقوع الحادث، والبلدان المستجدة التي تستهل برامج قوى نووية، تنفيذ برامجها، لأنها تعتبر الطاقة النووية خياراً قابلاً للنجاح لتلبية احتياجاتها من الطاقة والتصدي لتغير المناخ، في حين أن عدداً قليلاً من تلك الدول وبعض الدول الأخرى قررت، استناداً إلى تقييماتها الوطنية الخاصة لفوائد القوى النووية ومخاطرها، أن تتخلص تدريجياً من برامج القوى النووية الخاصة بها أو أن تواصل عدم استخدام القوى النووية،

(ك) وإذ يشدد على أن استخدام القوى النووية يجب أن يقترن في جميع المراحل بالتزامات بأعلى مستويات الأمان والأمن طوال عمر محطات القوى وبالتنفيذ المتواصل لتلك الالتزامات، وبضمانات فعالة، بما يتسق مع التشريعات الوطنية للدول والالتزامات الدولية لكل منها، فضلاً عن الحاجة إلى تسوية قضايا التصرف في النفايات المشعة بطريقة مأمونة ومستدامة، وإذ يؤكد الدور المهم الذي تؤديه العلوم والتكنولوجيا في التصدي المستمر لهذه التحديات، ولا سيما من خلال الابتكارات،

(ل) وإذ يذكِّر بأهمية تنمية الموارد البشرية والتعليم والتدريب وإدارة المعارف، وإذ يشدد على ما للوكالة من خبرات وقدرات فريدة على مساعدة الدول الأعضاء على بناء قدراتها الوطنية في مجال القوى النووية وتطبيقاتها وذلك، في جملة أمور، من خلال برنامجها للتعاون التقني وبالجمع بين الدول الأعضاء المهتمة، بما في ذلك الجهات المستخدِمة للتكنولوجيا والجهات الحائزة لها، للنظر المشترك في النهُّج الخاصة بالمفاعلات النووية ودورات الوقود والنُّهج المؤسسية، مثل المشروع الدولي المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود النووي الابتكارية (مشروع إنبرو)،

(م) وإذ يلاحظ التقدم الذي أحرزه المشروع الدولي المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود النووي الابتكارية (مشروع إنبرو) التابع للوكالة في فهم تحديات الاستدامة العالمية للطاقة النووية من خلال تقييمات نظم الطاقة النووية وتحليل السيناريو العالمي للطاقة النووية،

(ن) وإذ يشدد أيضاً على الدور الجوهري الذي تؤديه الوكالة بصفتها المحفل الدولي الرئيسي لتبادل المعلومات والخبرات بشأن تشغيل محطات القوى النووية والتحسين المستمر لهذا التبادل بين الدول الأعضاء المهتمة، وإذ يلاحظ إطلاق المحفل التعاوني لمنظمات المشغّلين النوويين أثناء الدورة العادية الخامسة والخمسين للمؤتمر العام، في حين يقرّ بدور منظمات دولية مثل وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمنظمات غير الحكومية، وشبكات المشغِّلين المتعددة الجنسيات مثل الرابطة العالمية للمشغلين النوويين، وبالحاجة إلى تعزيز التعاون بين الوكالة وهذه المنظمات،

(س) وإذ يشير إلى أن إطلاق برنامج للقوى النووية يتطلب تطوير وتنفيذ بنية تحتية مناسبة من أجل كفالة الاستخدام المأمون والآمن والفعال للقوى النووية بطريقة مستدامة، وضمان أعلى معايير الأمان النووي، مع إيلاء الاعتبار لمعايير الوكالة وتوجيهاتها وللصكوك الدولية ذات الصلة، فضلاً عن التزام قوي وطويل المدى من جانب السلطات الوطنية بإيجاد هذا الإطار والحفاظ عليه،

(ع) وإذ يلاحظ تزايد عدد مشاريع التعاون التقني، بما في ذلك تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء التي تخطط للأخذ بتوليد القوى النووية في مجال إجراء دراسات الطاقة لتقييم خيارات الطاقة المستقبلية وفي مجال إقامة البنية الأساسية التقنية والبشرية والقانونية والرقابية والإدارية المناسبة، وإذ يعترف بدور الوكالة في تسهيل الاستخدام المأمون والآمن والكفء للقوى النووية،

(ف) وإذ يدرك الصعوبات في الحصول على التمويل التي تنشأ من التكاليف الرأسمالية العالية للمحطات النووية، والعقبات التي تضعها تلك الصعوبات أمام جعل القوى النووية خياراً قابلاً للنجاح في تلبية الاحتياجات من الطاقة، ولاسيما بالنسبة للبلدان النامية،

(ص) وإذ يلاحظ تزايد عدد الطلبات الواردة من الدول الأعضاء للحصول على المشورة بشأن استكشاف موارد اليورانيوم وبشأن التعدين والمعالجة من أجل الإنتاج المأمون والفعال لليورانيوم مع التقليل إلى الحد الأدنى من الأثر البيئي، وإذ يعترف بأهمية المساعدة التي تقدمها الوكالة في هذا الميدان،

(ق) وإذ يلاحظ التقدم الذي أحرزته الأمانة بشأن الجوانب الإدارية والمالية والقانونية والتقنية لمصرف الوكالة لليورانيوم الضعيف الإثراء الذي سيكون ملاذاً أخيراً لتوريد اليورانيوم لتوليد القوى النووية،

(ر) وإذ يلاحظ أيضاً سير عمل احتياطي اليورانيوم الضعيف الإثراء الكائن في أنغارسك بالاتحاد الروسي، المشتمل على ١٢٠ طناً من اليورانيوم الضعيف الإثراء تحت إشراف الوكالة،

(ش) وإذ يدرك توافر إمدادات الوقود الأمريكية المضمونة، وهي مصرف يتضمن حوالي ٢٣٠ طناً من اليورانيوم الضعيف الإثراء، لمواجهة حالات تعطل الإمدادات في البلدان التي تنفذ برامج نووية مدنية سلمية،

(ت) وإذ يحيط علماً بالوثيقة المعنونة "استعراض التكنولوجيا النووية لعام ٢٠١٢" (الوثيقة GC(56)/INF/3) وبالتقرير المعنون "تقوية أنشطة الوكالة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها" (الوثيقة GC(56)/7) اللذين أعدتهما الأمانة،

(ث) وإذ يرحب بإعلان الأمانة اعتزامها عقد المؤتمر الوزاري الدولي بشأن القوى النووية في القرن الحادي والعشرين – الذي سيشمل جلسة عامة وجلسات تقنية حول "الطاقة والبيئة"، و"الأمان النووي والعولية النووية من خلال التعاون الدولي"، و"التطورات في مجال البنية الأساسية والتكنولوجيا والتطورات المؤسسية – الطريق إلى الأمام"، و"محفزات نشر التكنولوجيا المستدامة والابتكارية" – والذي سيأتي بعد مؤتمرين مماثلين ناجحين عُقدا في باريس في عام ٢٠٠٥ وفي بيجين في عام ٢٠٠٩،

(خ) وإذ يحيط علماً مع الاهتمام بتحديث تقرير الأمانة عن حالة القوى النووية وآفاقها على الصعيد الدولي لعام ٢٠١٢ (الوثيقة GC(56)/INF/6)، الذي يقدم استعراضاً شاملاً لحالة القوى النووية وآفاقها على الصعيد الدولي لفائدة الدول الأعضاء وصانعي السياسات على نطاق العالم،

(ذ) وإذ يحيط علماً بنشر "الكتاب الأحمر" لعام ٢٠١١ عن موارد اليورانيوم وإنتاجه وطلبه، الذي أعدته الأمانة بالتعاون مع وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي،

١- يؤكد أهمية دور الوكالة في تيسير تطوير واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، من خلال التعاون الدولي بين الدول الأعضاء المهتمة، بما في ذلك التطبيق المحدّد المتمثّل في توليد القوى الكهربائية، وفي مساعدة هذه الدول في ذلك الصدد، وفي تعزيز التعاون الدولي، وفي نشر معلومات متوازنةً توازناً جيداً عن الطاقة النووية للجمهور؛

٢- ويشدد على أهمية تيسير البرامج الفعالة في مجالات العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها المتصلة بالقوى النووية، بهدف تجميع القدرات العلمية والتكنولوجية للدول الأعضاء المهتمة ومواصلة تحسينها، وذلك من خلال التعاون والبحث والتطوير المنسق؛

٣- ويوصي بأن تواصل الأمانة بذل الجهود التي تساهم في تحقيق قدر أكبر من الفهم وتكوين صورة متوازنة لدور العلوم والتكنولوجيا النووية من منظور عالمي للتنمية المستدامة؛

٤- ويوصي بأن تتعاون الأمانة مع مبادرات دولية مثل شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة على استكشاف إمكانية إقامة محفل للحوار لصالح الدول الأعضاء يهدف إلى تحديد سيناريوهات إقليمية وعالمية مستدامة للطاقة عبر تطبيق منهجية تقييم معترف بها اعترافاً مشتركاً؛

٥- ويشدد على أهمية ضمان أعلى معايير الأمان والتأهب والتصدي للطوارئ عند التخطيط للطاقة النووية ونشرها، بما في ذلك أنشطة القوى النووية وأنشطة دورة الوقود المتعلقة بها، بما يشمل إدراج الدروس المستفادة من حادث فوكوشيما داييتشي واعتبارات الأمن وعدم الانتشار وحماية البيئة؛

٦- ويرجو من الأمانة أن تواصل، بالتشاور مع الدول الأعضاء المهتمة، أنشطة الوكالة في مجالات العلوم والتكنولوجيا النووية لأغراض تطبيقات القوى النووية في الدول الأعضاء، بهدف تقوية البنى الأساسية، بما فيها البنى الأساسية الخاصة بالأمان والأمن، وتعزيز العلوم والتكنولوجيا والهندسة؛

٧- ويرجو من الأمانة بوجه خاص أن تواصل وتعزّز جهودها المتعلقة بالقوى النووية ودورة الوقود والتصرف في النفايات المشعة، مع التركيز بصفة خاصة على المجالات التقنية التي هي في أمسّ الحاجة إلى التحسين وإحراز التقدّم وتعزيز التعاون الدولي؛

٨- ويشدد في هذا الصدد على أن التصرف المأمون في الوقود المستهلك، الذي يشمل بالنسبة لبعض البلدان إعادة المعالجة وإعادة التدوير، وكذلك التصرف المأمون في النفايات المشعة و/أو التخلّص منها، لهما أهمية كبيرة، لأغراض من بينها تحقيق التنمية المستدامة والمأمونة والآمنة للقوى النووية ولتجنب فرض أعباء لا مبرر لها على أجيال المستقبل، وفي حين يشير إلى أن كل دولة على حدة تظل مسؤولة عن التصرف في وقودها المستهلك ونفاياتها المشعة، يشجع على التعاون الدولي في مجال التصرف المأمون في الوقود المستهلك والنفايات المشعة؛

٩- ويرحب بمساعدة الوكالة وخدمات الاستعراض التي تقدمها إلى البلدان التي تشرع في برامج جديدة للقوى النووية، وذلك في جملة أمور من خلال قسم التخطيط والدراسات الاقتصادية، وفريق البنية الأساسية النووية المتكاملة، والمشروع الدولي المعني بالمفاعلات النووية الابتكارية ودورات الوقود النووي الابتكارية (مشروع إنبرو)، ويشجع هذه البلدان على استخدام هذه المساعدة وخدمات الاستعراض هذه عند التخطيط لبرامج الطاقة وتطوير البنية التحتية الوطنية للقوى النووية لديها وتحديد استراتيجيتها الطويلة الأجل للطاقة النووية المستدامة؛

١٠- ويعترف بأهمية مشاريع التعاون التقني للوكالة، الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء على تحليل وتخطيط الطاقة، وعلى إرساء البنى الأساسية اللازمة للأخذ بالقوى النووية واستخدامها على نحو مأمون وآمن وكفء؛ ويشجع الدول الأعضاء المهتمة على النظر في الكيفية التي يمكن من خلالها أن تواصل إسهامها في هذا المجال من خلال تعزيز تعاون الوكالة التقني مع البلدان النامية؛

١١- ويلاحظ مع الارتياح تنظيم حلقات عمل حول مواضيع حيوية متعلقة بالقوى النووية، مثل التكنولوجيات والاقتصاديات، والقدرة التنافسية لتكنولوجيات القوى النووية وغيرها من تكنولوجيات الطاقة، وتطوير البنية الأساسية اللازمة للاستخدام المأمون والآمن والكفء للقوى النووية، وتحلية المياه، والتجزئة والتحويل، وكذلك تدريب العديد من الفنيين من الدول الأعضاء عن طريق دورات إقليمية ووطنية شتى؛ ويشجّع الوكالة على مواصلة هذه الأنشطة، مع كفالة أوسع نطاق ممكن من مشاركة خبراء من جميع الدول الأعضاء المهتمة؛

١٢- ويرحب بأنشطة الوكالة في مجال تنمية الموارد البشرية وإدارة المعارف، وبالمبادرات المتخذة في إطار إنشاء منصة للتعلم الإلكتروني تابعة للوكالة ومدارس ومعاهد للتعليم والتدريب في ميدان الطاقة النووية؛

١٣- ويرحّب بجميع المساهمات التي أعلنت عنها الدول الأعضاء، بما في ذلك مبادرة الوكالة للاستخدامات السلمية الهادفة إلى جمع ١٠٠ مليون دولار أمريكي في موعد أقصاه عام ٢٠١٥ كمساهمات خارجة عن الميزانية لأنشطة الوكالة، ويشجع جميع الدول الأعضاء التي تستطيع تقديم مساهمات على أن تفعل ذلك؛

١٤- ويحيط علماً ببحث الأمانة المستمر لمختلف جوانب تمويل القوى النووية، ويشجع أيضاً الدول الأعضاء المهتمة على العمل مع المؤسسات المالية ذات الصلة على معالجة القضايا المالية المتعلقة بالأخذ بتصميم معزِّز للأمان وتكنولوجيات معزِّزة للأمان للقوى النووية؛

١٥- وإذ يحترم حقوق كلٍّ من الدول الأعضاء، يشجع على إجراء مناقشات، بطريقة غير تمييزية وشاملة وشفافة، حول وضع نُهُج متعددة الأطراف لدورة الوقود النووي، بما في ذلك إمكانيات إنشاء آليات لضمان إمدادات الوقود النووي، فضلاً عن مخططات ممكنة للتعامل مع المرحلة الختامية من دورة الوقود؛

١٦- ويشجّع الدول الأعضاء المهتمة على المشاركة في المؤتمر الوزاري الدولي بشأن القوى النووية في القرن الحادي والعشرين، الذي سيعقد في سانت بطرسبرغ من ٢٧ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣، والذي تستضيفه حكومة الاتحاد الروسي؛

١٧- ويرجو أن يتم الاضطلاع على سبيل الأولوية بإجراءات الأمانة المنصوص عليها في هذا القرار، رهناً بتوفّر الموارد؛

١٨- ويرجو من الأمانة أن تقدم إلى مجلس المحافظين حسب الاقتضاء وإلى المؤتمر العام في دورته السابعة والخمسين (٢٠١٣) تقريراً عن التطوّرات ذات الصلة بهذا القرار.

-٢
أنشطة الوكالة في مجال تطوير التكنولوجيا النووية الابتكارية

إن المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكِّر بقراراته السابقة بشأن أنشطة الوكالة في مجال تطوير التكنولوجيا النووية الابتكارية،

(ب) وإذ يدرك الحاجة إلى التنمية المستدامة وما يمكن أن تساهم به القوى النوويّة في تلبية الاحتياجات المتنامية إلى الطاقة في القرن الواحد والعشرين،

(ج) وإذ يشير إلى الإعلان الصادر من المؤتمر الوزاري للوكالة بشأن الأمان النووي، المعقود في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، والذي يلاحظ دور التكنولوجيات الابتكارية في معالجة تحسين الأمان النووي، وهو ما أدى بدوره إلى الإجراء ١٢ من خطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي،

(د) وإذ يلاحظ التقدم المحرز في عدد من الدول الأعضاء بشأن تطوير نظم تكنولوجيا الطاقة النوويّة الابتكاريّة والإمكانات التقنيّة والاقتصاديّة العالية التي يتيحها التعاون الدولي في مجال تطوير تلك التكنولوجيا،

(هـ) وإذ يلاحظ التنامي المتزايد في عضوية مشروع الوكالة الدولي المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود النووي الابتكارية (إنبرو)، الذي تم إطلاقه في عام ٢٠٠٠، حيث وصل عدد أعضائه إلى ٣٧ دولة عضواً فضلاً عن المفوضية الأوروبية،

(و) وإذ يلاحظ مع الارتياح أنه تم، في نيسان/أبريل ٢٠١٢، إنشاء الوحدة الهيكلية لفريق إنبرو في إدارة الطاقة النووية استجابةً لمناشدات سابقة دعت الأمانة إلى تعزيز الهيكل الإداري لمشروع إنبرو،

(ز) وإذ يلاحظ أن مشروع إنبرو يوفر منتدى لمستخدمي وحائزي التكنولوجيا من أجل دراسة سيناريوهات الطاقة النووية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وأنه انتهى بنجاح من مشروع تعاوني عن النُسُق الهندسية العالمية لنظم الطاقة النووية الابتكارية، وضع مجموعة شاملة من الأدوات

التحليلية والافتراضات والاعتبارات (فيما يتعلق بإنتاج القوى، وموارد المواد النووية، وتفريغ الوقود، والنفايات المشعة والأكتينات الثانوية، وخدمات دورة الوقود النووي، وأمان النظم، والتكاليف والاستثمارات) وحدّد سيناريوهات للتحول إلى نظم للطاقة النووية تحفظ المواد النووية وتحد من تراكم الوقود المستخدم وتعزز مقاومة الانتشار، مما يُبرِز دور الابتكارات التقنية والمؤسسية والتعاون الدولي في هذا الصدد،

(ح) وإذ يلاحظ أيضاً أن الوكالة تعزز التعاون فيما بين الدول الأعضاء المهتمة بشأن تكنولوجيات ونُهج ابتكارية مختارة في مجال القوى النووية من خلال مشاريع إنبرو التعاونية، والأفرقة العاملة التقنية التي تعمل على تيسير الابتكارات بشأن الخيارات المتصلة بالمفاعلات المتقدمة ودورة الوقود النووي، والمشاريع البحثية المنسقة، وإذ يعترف بأن تنسيق الأنشطة المتصلة بمشروع إنبرو يتحقق من خلال برنامج الوكالة وميزانيتها وخطة عمل مشروع إنبرو،

(ط) وإذ يلاحظ أن نطاق مشروع إنبرو يشمل أنشطة ومشاريع تعاونية في مجالات مثل وضع استراتيجيات وطنية طويلة المدى على الصعيد الوطني تشمل تقييمات لنظم الطاقة النووية، وسيناريوهات عالمية للطاقة النووية بما في ذلك مشاريع تعاونية بشأن تقييم استدامة التفاعل التآزري للفريق الإقليمي المعني بالطاقة النووية، وابتكارات في مجال التكنولوجيا النووية والترتيبات المؤسّسية، ومنتدى إنبرو للتحاور، بما في ذلك التعاون الإقليمي فيما بين البلدان للحصول على طاقة نووية مستدامة، وكلها توفر مجتمعةً برنامجاً لأنشطة الوكالة الداعمة للدول الأعضاء المهتمة بالتخطيط الاستراتيجي لنشر الطاقة النووية في المدي الطويل،

(ي) وإذ يلاحظ التقدم المحرز في أنشطة ومبادرات أخرى على الصعيد الوطني والثنائي والدولي، بما في ذلك مبادرة الإطار الدولي للتعاون في مجال الطاقة النووية، ومساهمتها في أعمال البحث والتطوير المشتركة فيما يتعلق باستحداث نُهج ابتكارية لنشر الطاقة النووية وتفعيلها،

(ك) وإذ يلاحظ مع التقدير تقرير المدير العام بشأن أنشطة الوكالة في مجال تطوير التكنولوجيا النووية الابتكارية، الوارد في الوثيقة GC(56)/INF/3،

١- يثني على المدير العام والأمانة لما قاما به من أعمال استجابةً لقرارات المؤتمر العام ذات الصلة، لاسيما النتائج التي تحققت حتى الآن في نطاق مشروع إنبرو؛

٢- ويشدد على الدور المهم الذي يمكن للوكالة أن تؤديه في مساعدة الدول الأعضاء المهتمة على وضع استراتيجيات وطنية طويلة الأمد للطاقة النووية، وعلى اتخاذ القرارات بشأن نشر الطاقة النووية المستدامة في الأجل الطويل من خلال تقييمات للطاقة النووية تستند إلى منهجية مشروع إنبرو ونمذجة تطوير الطاقة النووية؛

٣- ويشجع الدول الأعضاء المهتمة والأمانة، وبصفة خاصة مشروع إنبرو، على تطوير وتقييم مختلف سيناريوهات الطاقة النووية وخرائط طريق التحول إلى نظم مستدامة للطاقة النووية، على أساس تعاون تآزري فيما بين البلدان المشارِكة، بما يؤدي إلى التطوير المستدام للطاقة النووية في القرن الواحد والعشرين، مع تسليط الضوء على دور التعاون الدولي والمساعدة على تحديد مسارات تعاونية لمثل هذا التطوير؛

٤- ويدعو الدول الأعضاء والأمانة، وعلى وجه الخصوص مشروع إنبرو، إلى التركيز على الدور الذي يمكن أن تؤديه الابتكارات التكنولوجية والمؤسسية في تحسين الأمان والأمن وعدم الانتشار في المجال النووي وإلى دراسة ذلك الدور؛

٥- ويرجو من الأمانة العمل على تعزيز تبادل المعلومات التقنية ذات الصلة فيما بين الدول الأعضاء المهتمة وتشجيع تدريب الموارد البشرية على التكنولوجيات النووية الابتكارية؛

٦- ويشجع الأمانة على تعزيز البحوث المتصلة بالتكنولوجيات المبتكرة فيما بين الدول الأعضاء المهتمة من خلال مراكز دولية للتميز وشبكات دولية تستند إلى مرافق البحوث القائمة والمطوَّرة حديثاً؛

٧- ويدعو جميع الدول الأعضاء المهتمة إلى الانضمام، تحت رعاية الوكالة، إلى أنشطة مشروع إنبرو في مجال دراسة قضايا نظم الطاقة النووية الابتكارية، فضلاً عن الابتكارات المؤسسية والابتكارات في مجال البنى الأساسية، لاسيما من خلال مواصلة الدراسات التقييمية لنظم الطاقة هذه ولدورها في السيناريوهات الوطنية والإقليمية والعالمية لزيادة استخدام الطاقة النووية، وكذلك عبر تحديد القضايا المشتركة للمشاريع التعاونية الممكنة،

٨- ويشجّع الأمانة والدول الأعضاء المهتمة على أن تدرس بصورة مشتركة الابتكارات في مجال تطوير نظم مستدامة للطاقة النووية يمكن أن تلبي احتياجات تلك الدول من الطاقة وأن تساهم في التنمية الاقتصادية، على نحو يتسق مع الالتزامات المتعلقة بالأمان والأمن وعدم الانتشار، وأن تتعاون في هذا المجال مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى؛

٩- ويشجّع الأمانة والدول الأعضاء المهتمة على أن تواصل تنقيح منهجية مشروع إنبرو على ضوء حادث فوكوشيما داييتشي، مع إيلاء الاعتبار لنتائج تقييمات نظم الطاقة النووية المؤدّاة في الدول الأعضاء؛

١٠- ويدعو الأمانة والدول الأعضاء التي يمكِّنها وضعها من القيام بذلك إلى أن تجري دراسات، تراعي في جملة أمور عوامل الاقتصاد والأمان والأمن، حول مدى توفّر تكنولوجيات جديدة للمفاعلات ودورات الوقود تكون قادرة بدرجة أكبر على مقاومة الانتشار، بما في ذلك التكنولوجيات اللازمة لإعادة تدوير الوقود المستهلك واستخدامه في المفاعلات المتقدمة في ظل ضوابط ملائمة، وللتخلص من مواد النفايات المتبقية في الأجل الطويل؛

١١- ويوصي بأن تواصل الأمانة استكشاف فرص التآزر بين أنشطة الوكالة (بما في ذلك مشروع إنبرو) وتلك المنفّذة في إطار مبادرات دولية أخرى في المجالات المتصلة بالتعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والأمان، ومقاومة الانتشار وغيرها من القضايا الأمنية وعلى وجه الخصوص، يدعم التعاون بين مشروع إنبرو والأفرقة العاملة التقنية المختصة والمحفل الدولي للجيل الرابع من المفاعلات بشأن نظم الطاقة النووية المبتكرة والمتقدمة؛

١٢- ويدعو الدول المهتمة الأعضاء في الوكالة التي لم تنضم بعد إلى مشروع إنبرو إلى النظر في الانضمام إليه والمساهمة في أنشطة التكنولوجيا النووية الابتكارية، وذلك من خلال توفير المعلومات العلمية والتقنية أو الدعم المالي أو توفير الخبراء التقنيين وغيرهم من الخبراء ذوي الصلة والمساهمة في مشروعات تعاونية مشتركة بشأن نظم الطاقة النووية الابتكارية؛

١٣- وإذ يسلم بأن تمويل أنشطة إنبرو في مجال تطوير التكنولوجيا النووية الابتكارية يأتي جزء منه من الميزانية العادية وجزء كبير منه من موارد خارجة عن الميزانية، يرجو من المدير العام تعزيز جهود الوكالة المتصلة بتطوير التكنولوجيا النووية الابتكارية من خلال تحسين الاستخدام الفعّال للموارد المتاحة في دعم الأنشطة ذات الصلة المضطلع بها في إطار الأفرقة العاملة التقنية ومشروع إنبرو؛

١٤- ويرجو من المدير العام أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار الى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام في دورته العادية السابعة والخمسين (٢٠١٣) في إطار بند ملائم في جدول الأعمال.

-٣
إدارة المعارف النووية

إن المؤتمر العام،

(أ) إذ يعترف بما يتسم به الحفاظ على المعرفة النووية وتعزيزها وضمان توفر الموارد البشرية المؤهلة من أهمية حيوية بالنسبة لجميع جوانب النشاط البشري المتصلة بمواصلة وتوسيع الاستخدام المأمون والآمن لجميع التكنولوجيات النووية للأغراض السلمية،

(ب) وإذ يشير إلى قراراته السابقة بشأن المعارف النووية،

(ج) وإذ يلاحظ الدور المهم الذي تؤديه الوكالة لمساعدة الدول الأعضاء في مساعيها لحفظ المعارف النووية وتعزيزها وفي تيسير التعاون الدولي في هذا المجال،

(د) وإذ يدرك الشواغل المستمرة حول حدوث نقص في العاملين المدرَّبين في الميادين النووية وإمكان حدوث تآكل لقاعدة المعارف النووية،

(هـ) وإذ يعترف بأنّ إدارة المعارف النوويّة تنطوي على التعليم والتدريب من أجل تخطيط التعاقب، فضلاً عن حفظ أو تعزيز المعارف الحاليّة في مجال العلوم والتكنولوجيا النوويّة،

(و) وإدراكاً لأهمية استخدام تكنولوجيات حديثة لإدارة المعرفة، من أجل تشجيع الابتكارات والتعاون الفكري فيما بين الدول الأعضاء، والتعرُّف على المواهب ودعمها، وتوفير المعرفة الأساسية بمبادئ الأمان الخاصة بالتكنولوجيات النووية،

(ز) وإذ يعترف بالدور المفيد الذي يؤدّيه التنسيق والتعاون الدوليّان في تيسير أوجه تبادل المعلومات والخبرات، وفي تنفيذ إجراءات للمساعدة على معالجة المشاكل المشتركة، وكذلك في الاستفادة بالفرص المتَّصلة بالتعليم والتدريب وبحفظ المعارف النوويّة وتعزيزها،

(ح) وإذ يؤكد الأهمية المتزايدة لدور الوكالة في توفير المعلومات عن الممارسات الجيدة في مجال الاستخدام المأمون والفعال للتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وتحديد هذه الممارسات، بما في ذلك المعلومات المقدّمة لعامة الناس،

(ط) وإذ يلاحظ الدورات الناجحة لمدرسة إدارة الطاقة النووية التي عُقِدت في المركز الدولي للفيزياء النظرية، (تريستا، إيطاليا، ٢٠١٠ و ٢٠١١)، وفي أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة،

٢٠١٢)، وفي توكاي مورا، (اليابان، ٢٠١٢)، والقرار المتخذ من جانب معهد القوى النووية بجامعة إي آند إم في تكساس باستضافة دورة المدرسة المذكورة في عام ٢٠١٣، والاهتمام القوي من قِبَل دول أعضاء أخرى باستضافة هذه الدورة في السنوات التالية،

(ي) وإذ يلاحظ أيضاً نجاح إقامة منصة على شبكة الإنترنت للتعلم الإلكتروني في دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية كوريا وغانا والأرجنتين لدعم الجهود الإقليمية المبذولة من أجل الأخذ بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لأغراض التعليم والتدريب النووي،

(ك) وإذ يلاحظ كذلك نجاح 'مختبر المفاعلات على شبكة الإنترنت' – وهو أحد مشاريع الوكالة للتعاون التقني التي استخدم من خلالها الطلاب في الأردن مفاعل أبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية لإجراء تجارب على المفاعلات عبر رابط شبكي يعمل عن بعد،

١- يثني على المدير العام والأمانة للجهود المهمة المبذولة على نحو مشترك بين الإدارات في معالجة قضايا الحفاظ على المعرفة النووية وتعزيزها استجابةً لقرارات المؤتمر العام ذات الصلة، كما هو موضح في الوثيقة GC(56)/7؛

٢- ويثني على الأمانة لقيامها بتطوير وتطبيق منهجية وتوجيهات شاملة لإدارة المعرفة النووية، بما في ذلك من خلال زيارات للمساعدة في إدارة المعرفة النووية وحلقات دراسية في الدول الأعضاء؛

٣- ويشجع المدير العام والأمانة على مواصلة تعزيز جهودهما الحالية والمستقبلية في هذا المجال، على نحو كلي مشترك بين الإدارات، في ظل التشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة وإشراكها في تلك الجهود، وعلى المضي في رفع مستوى الوعي بالجهود المبذولة في إدارة المعارف النووية، وعلى وجه الخصوص:

'١ يطلب إلى الأمانة أن تساعد الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، في جهودها الرامية إلى ضمان استدامة التعليم والتدريب النووي في جميع مجالات الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بما في ذلك تنظيمها رقابياً، من خلال جملة أمور منها الاستفادة من أنشطة الشبكات الإقليمية في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا،

'٢ ويلاحظ بشكل خاص احتياجات البلدان النامية أو تلك التي تفكر في برنامج للقوى النووية أو تطلق مثل هذا البرنامج، وفي هذا الصدد، يشجع الدول الأعضاء القادرة على القيام بذلك على المشاركة في الربط الشبكي ودعمه، ويشدد على أهمية برنامج التعاون التقني في هذا السياق،

'٣ ويطلب إلى الأمانة، في إطار خطة العمل بشأن الأمان النووي وبالتشاور مع الدول الأعضاء، أن تواصل تطوير ونشر إرشادات ومنهجيات من أجل تخطيط وتصميم وتنفيذ برامج لإدارة المعارف النووية، بما في ذلك برامج للحفاظ على المعرفة وبرامج للتعليم والتدريب من أجل تعزيز إرساء ثقافة قوية للأمان النووي،

'٤ ويطلب إلى الأمانة أن تستمر في تزويد الدول الأعضاء بموارد المعلومات والمعرفة النووية وأفضل الممارسات المتعلقة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية، بما في ذلك تفعيلها وتنظيمها

رقابياً، من خلال مدرسة إدارة الطاقة النووية والجامعة النووية العالمية وغير ذلك من المؤسسات المختصة،

'٥' ويطلب إلى الأمانة أن تمضي قُدُماً في تطوير واستخدام تكنولوجيات التعلُّم الإلكتروني والطرق الكفيلة بجعل المعارف النووية متاحة على نطاق أوسع بطريقة حديثة وتتسم بالفعالية والكفاءة،

'٦' ويشجع الأمانة على تعزيز استخدام التكنولوجيات الحديثة لإدارة المعرفة ودعم الدول الأعضاء المهتمة بمواصلة تطويرها؛

٤- ويدعو الأمانة، على وجه الخصوص، إلى مواصلة التركيز على الأنشطة الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء المهتمة على تقدير احتياجاتها من الموارد البشرية وتحديد سبل تلبية تلك الاحتياجات، وذلك في جملة أمور من خلال التشجيع على استحداث أدوات جديدة وإتاحة فرص لاكتساب خبرة عملية من خلال المنح الدراسية؛

٥- ويدعو الأمانة إلى أن تعمل، بالتنسيق مع الدول الأعضاء، حسب الاقتضاء، على مواصلة جهودها في نشر المعلومات العلمية والتقنية والتنظيمية المتعلقة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية وإيصالها للجمهور بطريقة شفافة وموضوعية؛

٦- ويرجو من المدير العام أن يأخذ مستوى الاهتمام العالي المتواصل الذي توليه الدول الأعضاء لمجمل المسائل المرتبطة بإدارة المعارف النوويّة بعين الاعتبار عند إعداد برنامج الوكالة وتنفيذه؛

٧- ويرجو من المدير العام أن يقدِّم تقريراً عن التقدُّم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام، في دورته الثامنة والخمسين (٢٠١٤)، في إطار بند ملائم في جدول الأعمال.